رواية الجنيه الاسترليني

ونضال انكلترا للمحافظة على قيمته

ان النضال الذي ناضلته انكلترا لاعادة الجنيه الى سعره الاصلي بعد الحرب ولتثبيته عليه يعدّ بين اعظم انواع النضال في عالم المال . لكنه غلب في حين ان الدول التي هي اضعف من انكلترا ماليًّا فازت بتحويل نقودها ذهباً بهذه الطريقة او تلك الوسيلة

ومعنى هذا العدول عن قاعدة الذهب ان بنك انكلترا لا يبيع كل قادم اليه بعد الآن كل ما يطلب من الذهب بسعر معين هو ٧٧ شلناً و١٠½ بنسة لكل اوقية او باي سعر آخر لان المقدار القليل الباقي من الذهب في خزائنه وقدره ١٣٠ مليون جنيه لا يكفي لطلبات جميع الذين لهم طلبات على لندن اذا ارادوا الدفع فوراً باسرع ما يمكن

لقد خسرت انكلترا معركة ولكن كل دليل يدل على ان خسارتها هذه وقتية وانها تقول «خسرت معارك كثيرة ولكني لم اخسر حرباً واحدة ». فلما اعلنت الوزارة وقف العمل بقاعدة الذهب قالت ان هذا « الوقف وقتي »

وقد شك كثيرون منذ اول المساعي التي بذلتها انكلترا لاعادة الجنيه الى ثمنه الاصلي في كفاية مواردها ومصادرها لهذا الجهد الكبير ، لكن قرناً كاملاً من التقاليد البريطانية المالية ومقام لندن المالي كبنك عالمي املى على انكلترا اعادة قاعدة الذهب القديمة كاملة غير منقوصة . وكانت البلاد قد بذلت جهداً عظيماً حتى تمكنت من العودة الى الذهب بعد اسقاط نابليون ثم توقفت عنه وانقضت اربع سنوات قبلما تمكنت من الرجوع الى دفع الذهب دائماً . وهذه السابقة تشد عزائم رجال السياسة والمال وتحملهم على الاعتقاد ان هذا التوقف عن دفع الذهب وقتي وانه نتيجة تسرع انكلترا في اعادة قاعدة الذهب بعد انتهاء الحرب الكبرى

ان عدول انكلترا عن قاعدة الذهب هو الفصل الاخير من رواية مالية عالمية حافلة بالمفاجآت والكوارث اولها ما جرى في النمسا والمانيا في الربيع الماضي وانتهى بحوادث اواسط سبتمبر التي ادت الى وقف العمل بقاعدة الذهب. على ان الفصل الاول من الرواية يعود الى السنين التي تلت الحرب اذ نظرت انكلترا الى ما حولها وتذكرت ماضيها ثم رسمت لها خطة مالية تجري عليها. وجوهر هذه الخطة اعادة الجنيه الى قيمته السابقة في اسواق العالم

قال بعضهم انه متى شهرت حرب فان الحق يكون أول ضحاياها . واذا دامت الحرب فان قاعدة الذهب تكون الضحية الثاني . وهذا ما جرى في الحرب العالمية . فان انكلترا كفّت فيها كغيرها من الدول المحاربة عن صرف بنكنوتها ذهباً وحظرت اصدار الذهب في اغسطس سنة ١٩١٤ . وكان سعر الجنيه الاسترليني مدة الحرب في نيويورك ٤٫٧٦ من الدولار في القروض التي اقرضتها اميركا للحلفاء فلما انقطعت تلك القروض هبط السعر الى ٣٫٢٠ سنة ١٩٢٠ . وهو رقم واطيء جداً ثم عاد يرتفع بسرعة وساعده على ذلك خفة حدة المضاربة بعد الحرب فنزلت اسعار العروض في انكلترا الى مستوى حال دون دخول الواردات اليها وانتعشت حركة الصادرات

وفي اوائل سنة ١٩٢٥ كان سعر الجنيه قد ارتفع حتى بات أقل من السعر الاصلي بمبلغ ½ ١ في المائة فاعلن المستر تشرتشل (وزير المالية حينئذٍ) العود الى قاعدة الذهب. وعقدت انكلترا قرضاً في نيويورك قدره ٦٠ مليون جنيه لتدعيم الجنيه اذا ظهر انه اضعف من ان يستطيع الوقوف على قدميه وحده ولكن هذا القرض لم يستعمل

وكان هذا العمل من الجراءة المالية بمكان ولكن كثيرين من العارفين شكوا في صوابه وحجتهم هي أن زيادة سعر الجنيه زيادة قهرية في نيويورك مقدارها عشرة في المائة تقريباً — من ٤٠ و ٤ من الريال مثلاً الى السعر الأصلي وهو ٨٧ و ٤ من الريال — معناها أن المشترين الاميركيين للبضائع الانكليزية وغيرهم من المشترين مضطرون الى دفع ١٠ في المائة زيادة في ثمن مشترياتهم بسبب غلاء الجنيه. ولازالة هذه الزيادة في سعر القطع يجب أن تنزل أسعار البضائع الانكليزية ١٠ في المائة وهذا يقتضي انزال ١٠ في المائة من الاجور ونفقات المعيشة. وقد شك منتقدو العود الى قاعدة الذهب في امكان خفض الاجور من غير زيادة عظيمة في عدد العمال العاطلين أو مع هذه الزيادة . فاذا بقيت الأسعار الانكليزية فوق المستوى العالمي كان ذلك ضربة عظيمة على التجارة الانكليزية

وبعد مضي ستة سنوات على إعادة قاعدة الذهب ظهر أن بعض هذه التكهنات تحقق بدقة غريبة . ولكن الدافع الاعظم الى اعادة تلك القاعدة كان دافعاً لا محيص عنه وهو المحافظة على مكانة لندن كأعظم سوق مالية في العالم وبالتالي المحافظة على الربح الذي تدرّه تلك المكانة. وقد قدروا أن أكثر من نصف تجارة العالم كان يجهز بقروض وسلف تعقد في لندن وكانت الحوالات المالية الدولية المؤجلة الى شهر أو شهرين أو ثلاثة أشهر تحول فيها نقوداً تدفع حالاً عند الطلب. وكانت مصرة البنوك الانكليزية على هذه الخدمة تعد من المبالغ الكبيرة في موازنة تجارتها. فقد قال وزير المالية الانكليزية

في أوائل الحرب ان الحوالات التي لم تكن قد دفعت عند شهر الحرب بلغت قيمتها بين ٣٥٠ مليون جنيه و٥٠٠ مليون

على أن المعاملة بالاموال الأجنبية جعلت تزداد في شؤون لندن شيئاً فشيئاً بعد الحرب وأخذت الأموال تتوارد من فرنسا وأميركا وسويسرا وهولندا لتستثمر في حوالات بالجنيه الاسترليني يطمعها في ذلك شيئان الواحد عظم الثقة بالجنيه والثاني زيادة الفائدة . ولكن عيب الاموال الأجنبية هو سرعة تأثرها بتقلب السوق ودب الذعر اليها وهربها الى مصادرها إجابة لداعي هذا الذعر . وعليه بلغت الأموال الأجنبية التي سحبت من لندن منذ يوليو الماضي مائتي مليون جنيه وبفرارها هذا أزاحت الجنيه الاسترليني عن قاعدة الذهب

وقبل عودة انكلترا الى قاعدة الذهب سنة ١٩٢٥ خطت خطوة عظيمة في سبيل تأييد هيبة لندن المالية . وهي أنها في سنة ١٩٢٣ تعهدت بدفع الدين الذي لأميركا عليها وقدره ٩٢٠ مليون جنيه تدفع أقساطاً سنوية بفائدة ٣٫٣ في المائة مدة ٦٢ سنة ومتوسط القسط السنوي ٣٢ مليون جنيه في العشر السنوات الأولى و٣٦ مليوناً فيما بقي من أجل الدين . ولكن لا بد أن يكون قد ظهر من بادىء الأمر لأهل النظر البعيد أن الطريق الذي تسير فيه انكلترا وعر كثير العقبات لأن مشروع دفع هذا الدين مبني على المبالغ التي اخذتها انكلترا من مدينيها أو التي أملت ان تأخذها منهم . وكبار هؤلاء المدينين هم الفرنسيون والايطاليون وأهل الدومنيون وهؤلاء كانوا يدفعون اليها ما يأخذون من المانيا تعويضات

وكانت هذه الدول تدفع الى انكلترا حسب الاتفاق ولكنها جعلت تنهار واحدة بعد أخرى بسبب مصاعبها المالية فهبط المارك الالماني سنة ١٩٢٣ الى أن صارت قيمة ١٠ آلاف مارك ١٩ سلتاً (نحو أربعة غروش) . وفي اكتوبر من تلك السنة محت المانيا عملتها التي لا قيمة لها من لوحها ومحت معها الديون التي كانت تدفعها وبعد ذلك بسنة أسست عملتها الجديدة على قاعدة الذهب . وخفضت قيمة الفرنك في فرنسا سنة ١٩٢٦ من ١٩٫٣ سنت للفرنك الى ٣٫٩ سنت ونبتت الليرة الايطالية سنة ١٩٢٧ على ٥ سنت . ولم تحذ الدول المحايدة في اوربا وأميركا الجنوبية هذا الحذو ولكن عملتها تقلبت كثيراً قبل تثبيتها ومنها ما لم يثبت الى الآن اذ ليس عندها قيمة تحول اليها بالنسبة الى الذهب

فبقي الجنيه وحده معزولاً على رأس أكمة وسط طوفان العملة الاوربية . وكان يفاخر بقاعدته الذهبية التي قيمتها كما كانت قبل الحرب . وجلس الدولار عبر الاتلنتيكي

على قدم مقابلة لقدم الجنيه يشرف على كل ما حوله . ونظر الواقفون على قمة الاكمة الانكليزية الى تحت فرأوا في قاعدتهم منظراً باعثاً على التشاؤم — رأوا سيل ذهب يطغى حول العالم لدفع الديون الدولية بعد ما تعذر دفعها عيناً . ولكن هذا السيل مرَّ من امام قاعدتهم ولم يترك عندها سوى رواسب قليلة وظهر احياناً ان هذه الرواسب تتراكم ولكن بعضها لم يلبث ان اخذه السيل في جهة جبل الدولار واخذ يتجمع بسرعة حول قاعدته

ثم جعل سيل الذهب يتحدر في جهة اكمة الفرنك وهي اوطأ من جبل الدولار على ان تثبيت الفرنك بقيمة اقل من قيمته الاصلية بكثير . وما زال الامر كذلك حتى جعل السيل يفتت قاعدة الجنيه ويأكل من المادة التي دلت التقاليد القديمة على انها لا تتفتت ولا تتحات

وقد يسأل سائل لماذا عجزت انكلترا عن تقديم الموارد اللازمة للمحافظة على موقفها بعد ما اعلنت ان عملتها متينة كما كانت طول زمانها وان لندن اهل لتبقى اعظم مركز للمال في العالم ؟ والجواب عن ذلك ليس بالامر السهل وقد يبقى مثاراً للجدل وتضارب الرأي الى امد مديد . ولكن لا مشاحة في ان عجز تجارة العالم عن النهوض بعد السقوط واقامة الحواجز الجمركية في وجه حركة السلع والبضائع وعدم انتعاش المانيا حتى بعد مشروعي دوز ويونغ — هذه كلها عوامل فعلت فعلها في تعضعة موقف انكلترا

ولكن هناك عاملاً اظهر من هذه العوامل كلها وهو ان المال جارية الصناعة ويوم تفرق الصناعة تبحث الجارية عن سيدة غيرها

اما الفصل الثاني من رواية الجنيه والنضال للمحافظة على قيمته التي اعيدت سنة ١٩٢٥ فقد اخذ ينتهي في اوائل هذه السنة . وكان فصلاً مزدحماً بعوامل الحيرة والتردد في سبيل امة عظيمة تناضل نضالاً عجيباً للسير في اعمالها على تقاليدها المشهورة في وجه مصاعب لا تقاوم . وقد بلغ السيل رباه في النمسا والمانيا لا في انكلترا نفسها

ففي مايو الماضي وقع اكبر بنك نمسوي في ازمة . وقيل عنه ان ثلثي صناعات البلاد كانا يعتمدان عليه فاضطرت الحكومة ان تنجده . وشملت الازمة بنك النمسا الاهلي فاعطاه بنك التسويات الدولية ٢٤٨٠٠٠٠٠٠ جنيه لمساعدته . ثم وجدت الحكومة النمسوية نفسها في مأزق فاقترضت ٤٤٢٥٠٠٠٠٠ جنيه وقدَّم هذا المبلغ بنك انكلترا تفادياً من التأخير . ثم سرت العدوى الى المانيا . وكان الاجانب منذ الخريف السابق وبعد ان فاز حزب هتلر فوزاً مدهشاً في الانتخابات قد جعلوا يسحبون اموالهم من السوق الالمانية حتى بلغ مجموع ما سحب منها في الاشهر السبعة الاولى من هذه السنة ١٦٠ مليون جنيه . فرفع بنك الريخ سعر القطع من ٥ الى ٧ في المائة ولكن مع ذلك

سحب منه ٥٠ مليون جنيه ذهب في ثلاثة اسابيع فأنقذت المانيا انقاذاً وقتياً بموجب موراتوريوم الرئيس هوفر ابتداء من ٦ يوليو

وساعد بنك انكلترا في عمل الانقاذ اذ أقرض المانيا ٥ ملايين جنيه واقرضها كل من بنك فرنسا وبنك التسويات الدولية وبنك الفدرال ريزرف مثلها . وكان موراتوريوم هوفر قد اعفى المانيا من دفع التعويضات لمدة سنة ولكن بقي في المانيا اعتمادات خصوصية قصيرة الاجل قيمتها ٢٥٠ مليون جنيه . ولو سحبت منها لافضى سحبها الى كارثة مالية عالمية . فدارت مفاوضات معقدة انتهت بان وافقت البنوك الدائنة في جميع العالم على مدّ أجل هذه الاعتمادات ستة اشهر أخرى تنتهي في ٢٨ فبراير ١٩٣٢

ولكن لم يمكن ثمة اتفاق مثل هذا يحمي لندن . واشهر ان للندن ديوناً على المانيا لا يمكنها استردادها بموجب الاتفاق المشار اليه . فجعل الذين لهم حسابات واعتمادات قصيرة الاجل فيها يسحبونها منها ثم دبّ اليهم الذعر فجعلوا يبيعون سندا تهم على سوق لندن ويطلبون أموالهم حالاً وكان الذهب الذي في بنك انكلترا ١٦٢ مليون جنيه في ٣٠ يوليو الماضي فهبط الى ١٣٠ مليوناً في ٣٠ منه فرفع البنك سعر القطع من ٢ ½ الى ٣ ½ ثم الى ٤ ½ تلافياً لسحب الاموال

ولكن ذلك لم يجدِ نفعاً فسحبت باريس ٢٠ مليون جنيه ولكن نيويورك لم تحذ حذوها وان كانت تستطيع ذلك بسهولة . وتسربت مقادير كبيرة الى هولندا وسويسرا وجاء بنك انكلترا باكياس كثيرة من الرمل لسد الثغرة فاخذ اعتماداً قدره ٥٠ مليون جنيه من بنك فرنسا وبنك الفدرال ريزرف لتأييد الجنيه ثم ٨٠ مليوناً اخرى . وقررت الحكومة البريطانية موازنة الميزانية لاستعادة الثقة بلندن والاقتصاد في النفقات وزيادة الضرائب إلى حد يتساوى عنده الدخل والخرج . ولكن وزارة العمال لم تتفق على برنامج تسير عليه فاستعفت وألف المستر مكدونلد وزارة وطنية . ومع ذلك لم يخف الذعر ولا قلّ طلب الاموال من لندن وربما ساعد عليه إرسال الانكليز أموالهم إلى أماكن يعدونها آمن عاقبة عليها

ولم يعرف كم انفقت انكلترا من مبلغ ٦٥٠ مليون دولار التي اقترضتها على تأييد الجنيه قبلما عدلت عن هذه الفكرة عدول اليائس . ثم لم يمض الا قليل حتى اضطرت خروجها عن قاعدة الذهب وخسرت وقتياً المعركة التي قامت بها للمحافظة على قيمة الجنيه وجعلها مساوية لما كانت سنة ١٩١٣ . وقد كانت سبب خسارتها هذه اقراضها الاموال للذين لا قدرة لهم على تسديدها . ومتى كان العالم في يسر من جهة ماليته فان مالية انكلترا الدولية برج من القوة ولكن اذا كان العالم في عسر فان العقوبة التي تقع تكون ثقيلة على نسبة ذلك العسر